الدين والدولة ...

بقلم الدكتور عبد الكريم أحمد

يدور في الوطن العربي اليوم حوار ، حاد في كثير من الاحيان ، حول علاقة الدين بالتنظيم السياسي للمجتمع ـ وهو حوار قريب الشبه بذلك الذي شهدته بعض المجتمعات الاوروبيه ابتداء من القرن السابع عشر حتى قرب نهايه القرن الماضي . ويتجسد هذا الحوار بين العرب في الوقت الحاضر في وجهتي نظر تتعلقان « بتأصيل » الفكر السياسي العربي المعاصر وتحويله الى « نظرية كونية شاملة » حتى لا يتخلف العرب عن غيرهم من الامم العظيمة التي صاغ مفكروها نظريات من هذا النوع واخذت « تباهي » بها الامم الاخرى . وهكذا طرحت على بساط البحث فجأة وبدون مقدمات ـ وفي احرج الاوقات ـ مشكلة علمانية الدولة بكل ابعادها الرهيبة ، ولم يعد في وسع اي مفكر عربي ان يكتفي بأن يستنزل لعنة السماء على من ايقظ الفتنة.

فنحن ، العرب ، نعيش في وقت طرحت فيه بيننا كل القضايا الاجتماعية والسياسية على بساط البحث نحاول ان ننتقي منها ما يصلح لمجتمعنا القومي الذي نريد بناءه بارادتنا حسب امكانياتنا وظروفنا . نحن نعيش في فترة غليان اجتماعي بالغ في بعض الاقطار العربية حد الانفجار الثوري ، وعبر عن ذاته في سيل لا ينقطع من الكتابات والحركات والمناقشات والاتهامات المتبادلة ـ وكل هذا امر طبيعي في مثل هذه الظروف ، بل قد يكون علامة صحة ويقظة وحيوية .

الا اننا ايضا قوم نؤمن ايمانا حقيقيا وعميقا بالله وبرسله ،والدين عند الاغلبية الساحقة منا منزلة دونها كل منزلة ، واذا لم نتورع عن الزج به في مهاترات الحياة السياسية وتقلباتها وصراعاتها البومية، فاننا سننتهي الى حال لا نرضاه لانفسنا في ديننا ودنيانا . اننا اذا لم نتجنب هذا الانزلاق ستتحول مناقشاتنا وما بيننا من اختلافات في وجهات النظر ، الى صراعات ذات صبغة دينية تؤدي في الغالب الى التفتت والتفكك وتفوت علينا ما نتطلع اليه من وحدة ، وتدفع بعضنا الى التعصب للدين وتدفع البعض الاخر الى الانزلاق في مهاجمة الدين .

ولا شك أن قيمنا الدينية والروحية يجب ان تظل دائما نصب اعيننا نتمسك بها ونجعلها منارا نهتدي به في علاقاتنا وسلوكنا افرادا وجماعات ، ولكن يجب الا نزج بها في متاهات التنظيم السياسي والتناقضات الطبقية ، وحقوق الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعيه ، والحريات السياسية والضوابط الدستورية ، وفي تحديد اساليب الحكم واجهزته ، واختيار الوسائل التي تساعدنا على ما نحن فيه من تخلف . اذ أن خلط الدين بهذه القضايا يحط من قدره وجلاله ، كما يدل على اننا قوم لم ننضج بعد ولا يحق لنا الادعاء بان مسيرتنا قد بلغت مرحلة « الحركة القومية » ، وبمعنى اخر لا يحق لنا الادعاء باننا دخلنا العصر الحديث .

ان كل التجارب السابقة للمجتمعات البشرية في هذا المضمار تؤيد ما نقول ، وتؤكد ان ربط الدين بالدولة يؤدي اما الى سيطرة ادعياء الدين على السلطة ـ بحيث تصبح ادوات القمع والعقاب التي تتألف منها السلطة السياسيه جزءا لا يتجزأ من الجهاز الديني الرسمي . ويصير « الحكام » ذوي صبغة مقدسة لا تجوز محاسبتهم مهما كان طغيانهم ـ واما الى ما هو اسوأ وأدهى حتى من ذلك : وهو سيطرة السلطة السياسية على الدين ، واستخدام ما يجيش في اعماق الناس من ايمان وعقيدة اداة لتحقيق اغراض مادية بحتة ، لا تكون عادة لمصلحة المجتمع ككل ، بل لمصلحة اشخاص من بيدهم السلطة في الغالب ، ايا كانت النيات الطيبة التي تحدو الدعاة الاصليين لهذا الاتجاه.

هذا هو ما يخرج به كل من أتيحت له فرصة متابعة تطور التنظيم السياسي للمجتمعات البشرية منذ ان وجدت ، وهذا هو خلاصة ما يمكن ان نستقرئه من عبر التاريخ لنستعين في بناء حاضرنا ومستقبلنا دينا ودنيا .

* * *

يكاد يكون هناك اجماع بين علماء تاريخ الانسان على ان

المعتقدات الدينية وشبه الدينية كانت حجر الزاوية في تنظيم التجمعات البشرية البدائية وتماسكها بعد ان فقدت « غريزة التكتل » الاولى . فقد مرت عصور طويلة كانت فيها الجماعات البشرية فيما يبدو ، تهيم على وجهها في الغابات والمستنقعات في صورة قطعان ، يترابط افرادها غريزيا ، ويتحركون كتلة واحدة ويتصرفون بدوافع اكثرها غريزي يستهدف البقاء . ولا محل في مثل هذا التصور للوجود الجماعي البشري الاول ، للحديث عن معتقدات من اي نوع ، فالانسان لم يكن في حاجة اليها ولم يكن نمو قدراته الذهنية قد بلغ الحد الضروري «للاعتقاد». الا ان هذه الاوضاع لا تلبث ان تتغير شيئا فشيئا ، بحيث تضعف روابط التماسك الغريزي ويحل محلها مع الوقت الشعور بالانتماء لرمز (طوطم) . وقد صاحب هذا التطور ظهور البدايات الاولى لمجموعة من المعتقدات ، تجعل من هذا الرمز محورا لتنظيم الجماعة، وتضفي عليه اخيلة البشر قدرات خارقة وقوى لا تحدها الا على قدرتهم هم انفسهم ، على التصور ، وفي نفس الوقت يظهر بين الجماعات البشرية افراد يدعون لذواتهم معرفة بمصدر هذه القوى ، وقدرة على استرضائها لدفع اذاها وجلب خيرها . ومع الوقت تزداد اهمية مثل هؤلاء الافراد ويتسع نفوذهم ، ثم يتحولون الى كهنة يضيفون الى وظائفهم السابقة مهام « رؤساء »الجماعة. وكان من الطبيعي ان يصير لمقر « الكاهن ـ الرئيس » اهمية خاصة لدى الجماعات التي اتاحت لها ظروف البيئة ان تستقر بجوار الانهار الكبرى ، وبخاصة في وادي النيل وما بين النهرين . ففي هذا المقر تقام الطقوس ، واليه تتطلع الجماعة في اوقات الازمات، ومنه تستمد القواعد والاحكام التي يقوم عليها تسوية ما ينشأ من نزاعات وما تتعرض له الجماعة من أخطار . ولا يلبث مقر الكاهن الرئيس ان يتحول الى « معبد » تقوم حوله مساكن«الاتباع» الذين يتزايد عددهم مع الاستقرار ، وزيادة الخبرة بفلاحة الارض ، ووسائل كسب العيش واساليب الدفاع عن النفس ضد التقلبات الطبيعية وهجمات الحيوانات الاخرى . ويتحول الكاهن الرئيس بدوره الى « ملك » بعد ان اكتسب ، بوصفه « الوسيط » بين الناس والقوى العظمى التي تسيطر على مصائرهم ، حق تحديد « المحرمات » و « الواجبات » التي تسير على هديها الجماعة. وهكذا تبدأ بذور « السلطة السياسية » مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعتقدات الجماعة . فيهيمن عليها شخص ، او اشخاص ، على صلة الآلهة . وسرعان ما يصير هذا الملك ذا صفة مقدسة ، فهو اما اله من الآلهة او من نسل هؤلاء الآلهة .

ومما سبق يتبين ان المعتقدات شبه الدينية التي عرفها الانسان الاول كانت تقوم في هذه المرحلة بوظيفة اجتماعية لا غنى عنها ، ولا يستطيع بدونها اي مجتمع بشري ان يعيش ويظل مترابطا، كما يقول الثقات في هذا الميدان .

الا اننا نستطيع ان نتبين ، من اقوال هؤلاء الثقات ايضا ، ان الدين حتى في هذه المرحلة استغل في تحقيق أغراض اخرى غير تلك التي ترتبط بصالح الجماعة وترابطها ، بحيث يبدو ان ارتباط الدين بالسلطة السياسية يؤدي حتما الى سير الجماعات البشرية في هذا الاتجاه . اذ تشير كل الدلائل منذ فجر التاريخ البشري الى ان هذا الارتباط يجر وراءه ، بصورة تكاد تكون حتمية، انقسام المجتمع الى فريقين : فريق يتمتع بسلطان مادي ومعنوي غير محدود ، وفريق ـ هو الاغلبية الساحقة عادة ـ يخضع للاستغلال ولا يحق له حتى « التفكير . في حكمة الاوضاع التي يعيش فيها . يقول الاستاذ ثوركيلد جاكوبسن ، احد الثقات في تاريخ المجتمعات الاولى :

« كانت التجمعات الاولى المستقرة في ارض ما بين النهرين ، كما كانت في حوض وادي النيل ، تتألف من قرى يحتل المركز المتوسط فيها معبد اله القرية . و « يملك » المعبد عادة اتقسم الاكبر من الاراضي الزراعية المحيطة بالقرية ، وكان معظم السكان يعيشون كأقنان (رقيق الارض) او كخدم لآلهة القرية . وكانت الاساطير السائدة عن اصل الانسان (وهي جزء من المعتقدات الدينية) تحمل معنى ان الانسان خلق ليقوم بالعمل بدلا من الآلهة في ضياعها . وكان اله القرية هو الذي يدير شئونها بواسطة عدد كبير من الخدم ، بعضهم « من اصل الهي » والبعض الآخر من البشر الذين يعملون على تنفيذ اوامر الالهة في خدمة المعبد والاشراف على عمل الاقنان في الارض التي يملكها » . (« المغامرة الفكرية للانسان القديم ») .

ولا أحسبنا ـ وامامنا هذا الوصف ـ في حاجة الى مجهود كبير لمعرفة ما الذي استخدمت فيه المعتقدات شبه الدينية منذ البداية . فالجماعة البشرية سكان القرية قد انقسمت الى ثلاث فئات تتميز بعضها عن بعض تميزا كاملا تبعا لقرب كل منها من آلهة المعبد او بعدها عنها، وتبعا للدور الذي تقوم به في خدمتها . فهناك اولا « الاقنان » الذين يعملون بدلا من الآلهة في ضياعها (وهم الاغلبية الساحقة بطبيعة الحال) وهناك ثانيا البشر الآخرون الذين يقومون بالاشراف على عمل الاقنان والاعمال الاخرى في خدمة آلهة المعبد ، ثم هناك اولئك الذين « من اصل آلهي » ، وهم الذين يقومون بتحديد الطقوس الدينية ونقل أوامر الآلهة ورغباتها ـ ومن الجلي ان الفريقين الاخيرين هما اللذان يمارسان السلطة السياسية في الجماعة . كما نستطيع ان نلاحظ ايضا ان الآلهة هي المالكة الرئيسية لمصادر العيش في القرية وخيراتها ، وان نستنتج من ذلك ان القسط الاوفى من هذه الخيرات يذهب الى الكاهن الرئيس او الكاهن الملك واعوانه ، اما بقية الناس فلم يوجدوا في الدنيا الا للعمل في ضياع الآلهة .

* * *

ومنذ هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ظلت السلطة السياسية مرتبطة بالدين ارتباطا لا انفصام فيه ـ فالحاكم اما اله او من سليل الآلهة ، وسلطته على رعاياه مستمدة من صفته الدينية هذه ـ الى ان جاءت الاديان السماوية وبشر المسيح عليه السلام بأن « اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . وفسر الآباء الاول للكنيسة المسيحية هذا القول بأنه يعني فصل الدين عن السلطة السياسية ، واقاموا على هديه النظرية التي عرفت باسم « نظرية السيفين » ، والتي تعني ان الله سبحانه وتعالى اناب في سلطانه على الارض مؤسستين : الاولى ، وهي الكنيسة المسيحية ، منح رئيسها (البابا) سيف السلطة الروحية ، والثانية ، وهي الامبراطورية الرومانية ، منح رئيسها (الامبراطور) سيف السلطة الزمنية .

وفي ظل هذا التفسير لقول السيد المسيح ـ وفي ظل مفهوم آخر هو ان الله خلق هذه الدنيا دارا لعقاب البشر من ابناء آدم على « الخطيئة الاولى » وان على المؤمنين ان يخضعوا للحاكم الزمني ايا كان طغيانه الا فيما يمس امور العقيدة ـ عاش المؤمنون المسيحيون الاول في نضال مستميت ضد الامبراطورية الوثنية العاتية لا يطلبون سوى حرية اعتناق دينهم والقيام بشعائرهم ، ورغم ما تعرضوا له من الوان الاضطهاد والتعذيب التي سجلها التاريخ حافظوا على نقاء عقيدتهم ، بل وانتشرت المسيحية في انحاء الامبراطورية ولم تفلح الجهود الجبارة التي بذلت للقضاء عليها .

ولا يسع المرء الا ان يشعر بأن رسالة عيسى عليه السلام كانت أقرب ما تكون الى تحقيق روحها وجوهرها وصفائها بين البشر في هذه القرون الاولى عندما حافظ المؤمنون بها على تنفيذ وصيته « اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

وفي هذه الاثناء كانت الامبراطورية قد بدأت تضعف وتهتز مترنحة تحت وطأة الضربات التي تعرضت لها على يد اعدائها من الداخل والخارج

وتلفت الاباطرة حولهم للبحث عما يحول دون انهيار الامبراطورية وتفتتها ، فاعتنقوا المسيحية وجعلوها الدين الرسمي للدولة حتى يكون الدين بمثابة الملاط الذي يربط ملكهم الدنيوي .

ومن الجلي ان هذا الالتحام الذي حدث بين السلطة السياسية والدين المسيحي كان الدافع الاول اليه هو مصلحة «الحكم» ـ خصوصا عندما ندرك ان الاباطرة الرومان ، وبيدهم قوة الدولة ، قد احتفظوا لانفسهم بالولاية الدينية الى جانب السلطة السياسية ، وصار أسقف روما (البابا فيما بعد) مجرد مستشـــار للامبراطور في الشؤون الدينية .

وهكذا ثبت مرة اخرى ان الدين عندما ارتبط بالسياسة استخدم لغرض غير ديني ، هو المحافظة على سيطرة روما وحكامها على العالم المعروف كله تقريبا في ذلك الوقت .

ولم يكن المسيحيون في القرون الاربعة الاولى ـ قبل ان تصير المسيحية الدين الرسمي للامبراطورية ـ قد شغلوا انفسهم بمفاهيم التنظيم السياسي وقواعده الا في حدود ما يمس حريـــة عقيدتهم ؛ ولكن ما ان التحمت المسيحية بالسلطة الزمنية حتى بدأت تتسرب اليها أفكار جديدة تتطلبها ادارة شؤون المجتمع الذي تسيطر عليه هـــذه السلطة . فقد تحول حكم روما ـ بعد ان صارت المسيحية سنده ومبرر مشروعيته ـ الى نوع من السلطان المقدس الـــذي « فضت العناية الالهية ان يسود العالم الى أبد الآبدين » ، كما قال بعض كبار رجال الدين المسيحي في ذلك الوقت . وتحول مفهـــوم المساواة بين الناس ـ وهو احدى الدعائم الاولى التي قامت عليها الدعوة المسيحية ـ الى مساواة ميتافيزيقية في العالم الآخر فقط : اما هذه الدنيا فهي « دار العقاب » الذي يجب على كل مؤمن ان يقبل وضعه فيها باستسلام . وهكذا صارت الكنيســـة ، بعد أن التحمت بالسلطة السياسية ، السند المعنوي الرئيسي للاوضاع الاجتماعية الفاشمة التي ســـادت أوروبا كلها طوال عصر الاقطاع ، الذي تميز في التاريخ بما حفل بـــه من ظلم وتفرقة بين الناس .

وقد ظل هذا الارتباط الوثيق بين المسيحية ، كما عرفتها أوروبا في ذلك الوقت ، والسلطة السياسيـــة ، اكثر من اثني عشر قرنا ، تحول فيها الجهاز الكنسي ، الذي يضم خـــلاصة من كان يجب ان يحملوا لواء دعـــوة السيد المسيح الى الحب والتسامح ، الى أداة لتثبيت سلطان الملوك والطغاة ، الى جهاز ينشر بذور التعصب والقسوة والحجر على الفكر باسم الدين ، والـــدين منه براء ، تحول الى « محاكم التفتيش » . وتحولت اوروبا كلها الى ساحة صراع لا هوادة فيه بين الحكام الزمنيين ، الذين ادعوا لانفسهم حق الولاية ايضـــا على عقائد الناس ، والحكام الدينيين ، الـــذين ادعوا لانفسهم حق التدخل ايضا في الشؤون السياسية باسم العقيدة ، وقد نســـوا وصية المسيح ان اتركوا ما لقيصر لقيصر ، أو فسروها كمـــا شاءت لهم أهواؤهم .

وتوقف الزمن في أوروبا ، بل ان المجتمع الاوروبي رجع القهقرى ، وجمد الفكر وامتنع التقدم .

وبلغت هذه الحال ذروتها عنـــدما بدأت أوروبا تتحول الى دول منفصلة ، على رأس كل منها ملك مطلق السلطان ، لا يعرف حـــدودا دينية او سياسية لسلطته ويعتبر نفسه « ظل الله » على الارض . وحتى نتبين الى أي مدى أضر دمج الدين والدولة بالعقيدة وبالتنظيم السياسي على السواء في الدول الجديدة نسوق مثلين ، اخترناهمـــا بين نماذج لا يكاد يدركها حصر ، احدهما على لسان أحد ملوك انكلترا ، والآخر بقلم أحد رجال الدين في فرنسا .

يقول الملك الانكليزي جيمس الاول في وصفه لسلطة الحـــاكم ووضعه بالنسبة لرعاياه : « ان الملكيـــة هي أسمى شيء على وجه الارض ، لان الملوك ليسوا وكلاء الله على الارض فقط ، وليس لانهم يجلسون على عرش الله فحسب ، بل ايضا لان الله ذاته أطلق عليهم اسم الآلهة » ...

ويحدد الاسقف بوسويه ، مربي لويس الخامس عشر ملك فرنسا ، وضع الملوك على الوجه التالي :

« ان شخص الملك مقدس ، والاعتداء عليه او التآمر ضده كفر والحاد . وسلطته مطلقة واوتوقراطيـــة (لا شريك له فيها) . وليس لانسان على الارض ان يعصي له أمرا ، وكل ما يستطيـــع الرعايا ان يفعلوه في مواجهة الحاكم الظالم هو ان يضرعـــوا الى الله ان يصلح حاله . وقد وهب الله الملك عقلا اكثر من سائر البشر . لان الملك هو صورة جلال الله على الارض ، ومن ثم فانه من الخطأ ان ينظر اليـــه كمجرد بشر » .

هذا ما يقوله أحد كبار رجال الدين الذين عاشوا في ظل تجربة الالتحام بين السلطة والدين. ولعلنا نستطيع ان نتصور مدى ما يتعرض له الانسان مـــن ضغوط رهيبة وقيود على حريته في عقيدته وفي أمور دنياه ، في ظل مثل هذه المفاهيم ، التـــي تصير فيها قرارات السلطة السياسية ذات صبغة دينية ـ وهي لا بد ان تصير كذلك عندما نحاول ان نجعل من الدين أساسا لنظرية سياسية ننطلق منها الـــى تنظيم مجتمعنا .

ولكن الاوضاع التي عرضناها ما كانت لتستمر في مواجهـــة التقدم الانساني ، اذ قامت في هذه الاثناء حركة الاصلاح الديني في أوروبا . وبدأت تلك العملية التاريخية التي أدت الى فصل الديـــن تماما عن الشؤون السياسية ، ومن ثم الى بـــداية العصر الحديث ، وبذلك حفظ للدين جلاله ، ورفعت عن كواهل الشعوب تلك القيـــود التي كانت تحول دون انطلاقها نحو آفاق أوسع من الحرية والرفاهة .

* * *

ويحق لاولئك الذين يدعـــون لفكـــرة ربط الدين بالتنظيم السياسي والاجتماعي للدولة القومية العربية أن يعترضوا على ما ذكرناه : ان هـــــذا كله حدث منذ مدة طويلة ، قرنين على الاقل ، وقد تغير العالم الآن ولا يمكن ان يحدث ذلك في العصر الحاضر . فضلا عن ان كل ذلك وقع في أرض غير أرض العرب وبشر غيرهم ودين يختلف عن دينهم في التطبيق الى حـــد كبير ، خصوصا وان ما ندعو اليه لا يعني ان يتطابق الدين والسلطة السياسية ، بل مجرد تأصيل الفكر السياسي والاجتـــماعي القومي العربي ، بحيث تصير لدينا « نظرية كونية شاملة » مثل غيرنا ، وديننا ـ الاسلام ـ هو أصلح أساس نتخذه لمثل هذه النظرية .

والى المخلصين ممن يرددون هـــــذه الاعتراضات نسوق ما يأتي :

أولا : ان القول بأن ما حدث في أوروبا منذ قرنين لا يمكن ان يحدث في العصر الحاضر يكـــون صحيحا **اذا بقينا نحن في العصر الحاضر** . ولكن الدعوة الى اتخاذ الدين أساسا لتفكيرنا السياسي والاجتماعي تخرجنا من العصر الحديث كله وتعـــود بنا الى اكثر من قرنين في الماضي ، بل وتدفعنا باستمرار الى التطلـــع الى الوراء نتلمس الافكار والحلول من تطبيقات مضى عليها اكثر من عشرة قرون ، بدلا من ان نتطلـــع الى المستقبل في بناء مجتمعنا بارادتنا الحرة وحسب ما تمليـــه علينا ظروفنا الحاضرة وأفكارنا الخاصة على هدي المبادىء والقيم التي ندين بها ويدين بها العالم الذي نعيش فيه .

وثانيا : اما القول بأن البشر هناك غير البشر هنا ، فمن الثابت علميا انه غير صحيح ، والله تعالى لم يخلق العرب من طينة غير تلك التي خلق منها بقية الناس ، فطبيعة البشر واحدة ، ولا يتميز العرب ، في حدود ما نعلم ، بشيء يحول دون وقوعهم في ذات الهاوي التي وقع فيها غيرهم اذا هم ساروا في الطريق الذي يؤدي الى الهاوية . وعلينا ان نتذكر ان اولئك الذين تعرضوا منذ قرنين للمآسي التي ذكرناها هم أنفسهم الذين يقودون التقدم البشري الآن بعد ان تخلصوا تماما من الاوضاع التي تعوق التقدم ... تخلصوا مما سينتهي اليه حالنا لو أخذنا بمبدأ خلط السياسة بالدين .

وثالثا : وفيما يتصل بالإعتراض بأن الدين الاسلامي الحنيف مختلف عن المسيحية كما طبقت في اوروبا فلا رد لنا عليه سوى ان مدى ما فيه من حقيقة لا يتأكد الا بأن ندرس بتفصيل ـ كما فعلنا في هذا البحث ـ الآثار السياسية والاجتماعية لربط الدين بالسلطة السياسية في مفهوم الخلافة الاسلامية وكيف طبق منذ أن تحولت الخلافة الى ملك عضود في عهد الامويين ، وما صاحب ذلك من مؤامرات استخدمت فيها الرشوة وسفك الدماء وكل ما نهى عنه ديننا ، الى عهد الخلفاء العثمانيين وكيف اغتصبوا هذا المنصب الديني بقوة السلاح وفيما استخدموه . وعلينا أيضا ـ حتى نتأكد من ان هناك فرقا بين ما حدث في ظل المسيحية كما طبقت في اوروبا والاسلام كما طبق في البلاد العربية ـ أن نناقش قول الخليفة الناصر مثلا « من أطاعنا فقد أطاع الله ... ومن عصانا فقد عصى الله » ، وقول فقيه من كبار فقهاء الشريعة ان الخليفة له حق التصرف « في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم ... وولايته عامة ومطلقة كولاية الله وولاية رسوله الكريم » ، وقول فقيه آخر ان « للحكومة على الناس حق الطاعة بصفتها أداة سياسية قامت لتنفيذ شريعة الله » ، وأن نتبين مدى اثر مثل هذه الافكار ـ التي صدرت ممن توكل اليهم عادة مهمة تفسير أحكام الدين ـ في عملية الحكم في دولة عصرية . وعلينا ان نعرف كذلك ما الذي جعل المسلمين يخضعون لخليفة مثل الحاكم بأمر الله ، وهل لهذا الخضوع علاقة بأن الاشعري أنكر على الشعب كل حق في الثورة على الحكم حتى لو كان حكما ظالما .

يجب ـ حتى نفصل في الامر برأي ـ ان نحدد هل كان الفقهاء الذين أكدوا أن وظيفة العقل البشري تقتصر على أن « يشهد للنبوة بالتصديق ولنفسه بالعجز « مسلمين حقيقة يفقهون جوهر الدين الحنيف ، ومن أين أتوا بهذه المفاهيم . ويجب ان نبين كيف يفسر رجال الدين في المغرب آية كريمة مثل « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » بأنها تعني مطالبة الشعب المغربي باسم الدين بالخضوع للغزاة الفرنسيين ، وهل مثل هذا التفسير هو الذي جعل العرب يخضعون لحكم البويهيين والسلاجقة والمماليك والعثمانيين ؟

وعلينا أن نناقش معا كيف ظهر هذا المفهوم الفامض « الاسلام دين ودولة » ومتى ظهر وفي أي غرض ولمصلحة من استخدم ، وهل هناك ما يؤيده حقيقة من آيات الله تعالى وأحاديث رسوله الكريم .

والقائمة طويلة ولعلنا نستطيع ان نوفيها بعض حقها في دراسة مقبلة .

رابعا : وأخيرا هناك حجة ان الدعوة المثارة الآن ليست الى ربط الدين بالسلطة السياسية ، بل مجرد جعل الدين الاسلامي أساسا للفكر السياسي والاجتماعي القومي العربي . واننا لنرجو مخلصين أصحاب هذه الحجة ان يبينوا لنا ما هو الحد الفاصل بين هذين الامرين .. أين ينتهي أحدهما ويبدأ الآخر ، وان يقولوا لنا ما هي القوة الاجتماعية او السياسية في الوطن العربي التي يعتمدون عليها عندما يتجاوز الحكام الذين يتولون السلطة بناء على فكر أساسه الدين الاسلامي ـ هذا الحد الفاصل ، وهل القول بأن « الحكومات التي لا تقوم على الاسلام حكومات شيطانية مؤسسة على الكفر » يدخل في نطاق الدعوة التي يحملون لواءها أم هو خارجها ورجس من عمل الشيطان .

ولعل أصحاب هذه الدعوة يرون شيئا من وجهة نظرنا عندما ينظرون حولهم ويرون انه بمجرد ان يبدو على بعض الحكام في أي بلد عربي نزوع أكثر من العادي قليلا نحو الاتجاه الديني ينتشر النفاق الديني ويتزايد عدد أولئك الذين يلبسون المسوح الدينية طلبا «للوصول» ، وسرعان ما يصل بعضهم الى مراكز السلطة ويبدأون في استخدام الدين لتحقيق مصالحهم الخاصة وحدها وهم يتظاهرون بحماس ديني يحسدهم عليه أكثر الناس اخلاصا لدينهم .

القاهرة — عبد الكريم احمد

في المكتبات :

رجاء نعمة

طرف الخيط

رواية

منشورات ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت